مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9454**

الخميس، 26 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة حرقوص
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة بوانغا أيوني
	غانا	السيدة بارنور
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/769)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-32131 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/769)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرانكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/769، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روغوابيزا.

السيدة روغوابيزا (*تكلمت بالفرنسية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة.

في البداية، أود أن أهنئ البرازيل على رئاستها لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة، التي تتسم بأهمية خاصة حيث من المقرر إجراء عملية التصويت على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الشهر المقبل.

لذلك يشرفني أن أكون هنا اليوم، قبل ذلك الموعد النهائي، لتقديم أحدث تقرير للأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/769)، ولإطلاع المجلس على آخر التطورات والإنجازات المهمة التي حققتها البعثة وفاء لولايتها.

وأود أن أركز ملاحظاتي الأولى على التقدم الذي أحرزته الحكومة في النهوض بعملية السلام، على الرغم من التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي تستتبع ضرورة دعم المجلس والمجتمع الدولي القوي والمتضافر.

أولا، أود أن أتطرق إلى العملية السياسية وعملية السلام. كما نعلم، تصدرت الأعمال التحضيرية والحملة التي سبقت الاستفتاء، الذي جرى في 31 تموز/يوليه، موقعا مركزيا في جدول الأعمال السياسي الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، واصلت الحكومة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، جهودها الرامية إلى تحقيق اللامركزية في عملية السلام السياسية. وكجزء من تلك الجهود، كان لي شرف مرافقة رئيس الوزراء ورئيس الحكومة وأعضاء الحكومة والشركاء الإنمائيين إلى بعض المحافظات في شمال شرق وغرب جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث بذلت جهود كبيرة لتحقيق استقرار الحالة الأمنية بدعم كامل من البعثة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المجتمعات التي زرناها كانت تستقبل زيارة من رئيس وزراء لأول مرة، كما كان الحال بالنسبة لمحافظة فاكاغا. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دعم تلك المبادرات من أجل دعم الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز وجود الدولة في جميع أنحاء البلد. وفي ذلك الصدد، يظل الالتزام الأقوى من الشركاء الماليين الدوليين والجهات الفاعلة الإنمائية أمرا أساسيا لتوطيد المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس، سواء من خلال الاستثمار أو برامج تحقيق الاستقرار الرامية إلى توفير الخدمات الأساسية وسبل العيش الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للسكان.

كما أرحب بإعادة التنشيط الفعالة وتفعيل عدد من آليات المحافظات لتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في عام 2019 لتحقيق

السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي لا يزال ضروريا لتعزيز الحوار الشامل للجميع والمصالحة على المستوى المحلي، لا سيما في المناطق التي جرى تهميشها تاريخيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى صعوبات الوصول إليها.

وتمثل الجمهورية السابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى ودستورها الجديد، الذي صدر رسميا في 30 آب/أغسطس، مرحلة جديدة للبلد. وأرحب بالبيانين اللذين أدلى بهما رئيس الجمهورية، فخامة الرئيس توادیرا، في 31 آب/أغسطس وفي المناقشة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، اللذين أكد فيهما من جديد التزامه بالتعجيل بتنفيذ العملية السياسية وعملية السلام. وقد تجلى تولي زمام المسؤولية الوطنية عن تلك العملية مرة أخرى في عقد الاستعراض الاستراتيجي الثاني لعملية السلام يوم الاثنين في بانغي، بحضور الضامنين والميسرين للاتفاق السياسي وخريطة طريق لواندا المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى – المعروفة باسم خريطة طريق لواندا – ووزيري خارجية أنغولا ورواندا. وبهدف إجراء تقييم لعملية السلام، لاحظ الاجتماع حل تسع جماعات مسلحة، أو فروعها، موقعة على الاتفاق السياسي. ولاحظ الاجتماع أيضا التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والسياسة الوطنية لإدارة الحدود، التي اعتمدت الآن، واستعادة سلطة الدولة. وسيكون من الضروري الاستفادة من ذلك الزخم بغية مواصلة بناء الثقة بين جميع الأطراف في عملية السلام السياسية من خلال إجراءات ومبادرات ملموسة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عن استراتيجية لإشراك قادة الجماعات المسلحة بغية كفالة عودتهم إلى العملية السياسية.

وقد استؤنفت الاستعدادات للانتخابات المحلية، ومن المقرر إجراء الجولة الأولى من التصويت في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ويوفر الجدول الزمني الجديد إطارا للتعجيل بتعبئة الموارد وتنقيح قانون الانتخابات لضمان امتثاله للدستور الجديد. ومن الضروري أيضا أن يتجلى التزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالحلول السياسية في شكل جهود للحفاظ على الحيز الديمقراطي واستئناف الحوار مع المعارضة، بهدف تشجيع إجراء انتخابات محلية شاملة للجميع وذات مصداقية.

ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة في بعض المناطق خارج بانغي، ولا سيما في المناطق الحدودية. وفي ظل تلك الخلفية، وتمشيا مع استراتيجيتنا السياسية الجديدة، عززت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حيز عملياتها في مقاطعتي كوتو العليا وفاكاغا، مما يعزز حمايتها للمدنيين ويردع التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة على نحو أكثر فعالية. وفي مقاطعة مبومو العليا، يسرت البعثة أول انتشار مشترك مع قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى في منطقة لم تكنا موجودتين فيها من قبل. وقد أُطلقت هذه المبادرة ردا على تصاعد الاشتباكات بين حركة الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيا أزاندي آني كبي غبي الجديدة، وأسفرت عن نتائج ملموسة وفورية تقريبا. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، اتصلت تلك الميليشيا بالبعثة وأبلغتها بأنها قررت إعلان وقف إطلاق النار، والانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومرة أخرى، تظهر تلك النتائج – إذا اقتضى الأمر إثباتا – فعالية الجهود المتضافرة، حتى وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز قدرات مؤسسات الأمن والدفاع الوطنية.

وفي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا أيضا تطورا رئيسيا، وهو تيسير العودة الطوعية للمقاتلين السابقين في جيش الرب للمقاومة إلى وطنهم. فقد كان له وجود في مبومو العليا لأكثر من 15 عاما وكان تهديدا حقيقيا ومستمرا للمدنيين. ورحبت أيضا بتوقيع اتفاق للتعاون الحدودي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان في 1 أيلول/سبتمبر، من شأنه أن يساعد في تعزيز تطوير استجابات منسقة للتهديدات العابرة للحدود.

ولا تزال الزيادة في الحالات المسجلة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مثيرة للقلق. وقد مكن توسيع البعثة لحيز

عملياتها وجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار من الوصول إلى المناطق النائية من البلد وإجراء تحقيقات في مجال حقوق الإنسان. ومن بين أمور أخرى، سلطت تلك التحقيقات الضوء على الانتهاكات، التي لم يتم الإبلاغ عنها بعد، والتي ارتُكبت قبل عامي 2021 و 2022. وأرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز استجابتها لانتهاكات حقوق الإنسان ومكافحتها للإفلات من العقاب، كما يتضح من اعتمادها في آب/أغسطس سياسة وطنية لحقوق الإنسان استفادت صياغتها من مساهمات المجتمع المدني. كما نشجع الحكومة على بذل المزيد من الجهد لدعم نظام العدالة الوطني، وإدارة السجون، والتطبيق الصارم للقانون، بغية كفالة محاكمة أي شخص ارتكب أو يرتكب جرائم شنيعة ضد المدنيين أو حفظة السلام على النحو الواجب، وتحقيق العدالة فيما يتعلق بهذه الجرائم.

وعلى الجبهة الاجتماعية والاقتصادية، هيمنت للأسف على الفترة التي انتهت للتو تحديات مستمرة، تفاقمت بدورها بسبب الاحتياجات الإنسانية المتزايدة المرتبطة بتدفق اللاجئين من تشاد والسودان. وأرحب بالتضامن مع اللاجئين الذي أعربت عنه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وسكان مقاطعتي فاكاغا وليم – بندي، على الرغم من التحديات التي يواجهونها وانعدام الأمن الغذائي الشديد، الذي تفاقم بسبب إغلاق الحدود مع السودان، وهو مصدر تقليدي للمواد الغذائية الأساسية لفاكاغا. وأشيد أيضا بالحكومة على سياستها في الترحيب باللاجئين والعائدين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، وأود أن أشكر المانحين على دعمهم السخي في ذلك الصدد.

وقد واصلت البعثة إعادة تشكيل ترتيباتها الأمنية، في أعقاب عملية ترشيد متتابعة تهدف إلى تحسين فعالية أفرادنا النظاميين والمدنيين، لا سيما فيما يتعلق بولايتنا المتمثلة في دعم حماية المدنيين، وتأمين المساعدات الإنسانية، ودعم الوساطة والمصالحة في النزاعات المحلية، وتيسير التنفيذ اللامركزي لعملية السلام السياسي. وبغية تعزيز الأداء والتكامل، سنواصل ترشيد عدد قواعد العمليات المؤقتة وتحسين ظروف المعيشة والعمل للأفراد المدنيين والنظاميين في البعثة، لنجعل ظروف عمل الأفراد المنتشرين خارج بانغي في المناطق التي يصعب الوصول إليها أولوية.

ومن أجل دعم قيم الأمم المتحدة والحفاظ على ثقة السكان أينما نعمل، تواصل البعثة تعزيز جهودها لمنع وإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بينما تعمل مع وكالات فريق الأمم المتحدة القطري لمساعدة الضحايا الذين تم التعرف عليهم. وبشكل عام، ساعد التدقيق المتزايد الذي مارسته البعثة وشبكات المجتمع المحلي، بدعم من البعثة، على تقليل عدد الحالات الجديدة المبلغ عنها في عام 2023. وسنعزز تلك الجهود المتعددة الأبعاد ونحافظ عليها، في امتثال كامل لسياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسترعي انتباه المجلس إلى الثغرات الحرجة في القدرات الجوية للبعثة، وقدراتها في مجال النقل البري وسلسلة الإمدادات الخاصة بها. وقد تأكدت تلك الثغرات خلال التقييم العام لقدراتنا في مجال النقل اللوجستي، الذي أجري في أيلول/سبتمبر بدعم من المقر. ويعوق حركة البعثة محدودية البنية التحتية وعدم وجود مدارج للطائرات خارج بانغي أو عدم قابلية معظمها للاستخدام. وتؤثر تلك الحالة الراهنة أيضا على رفاه حفظة السلام وسلامتهم وأمنهم واستجابتنا العملياتية. فعلى سبيل المثال، تستغرق القافلة عدة أسابيع للسفر من بانغي إلى بيراو، في الشمال الشرقي، أو إلى أوبو، في الجنوب الشرقي. وموسم الأمطار، الذي يستمر سبعة أشهر، يجعل الطرق غير سالكة. وعلاوة على ذلك، لا تتوفر للبعثة تغطية تشغيلية كافية لإجلاء الجرحى في جميع أنحاء الإقليم. إننا نخطط للبدء في تنفيذ بعض التوصيات الصادرة عن التقييم الشامل لقدراتنا اللوجستية إذا مُنحنا الأموال خلال السنة المالية المقبلة. ولهذا السبب، نطلب الآن دعم المجلس ودعم جميع الدول الأعضاء بغية التنفيذ التدريجي لجميع التدابير الموصى بها.

لذلك، نشجع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البلدان المساهمة وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، على دعم تحسين التنقل والوصول إلى الأراضي في جمهورية أفريقيا الوسطى. من شأن

هذا الدعم أن يسهم في تحسين القدرات الحيوية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في مجال الطيران، مع السماح في الوقت نفسه بإعادة تأهيل بعض الهياكل الأساسية للنقل البري، بغية تعظيم أثر عمليات البعثة. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار استثمار الشركاء في شبكة البلد وهياكله الأساسية يظل أمرا محوريا للتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعوقها النزاعات السابقة وتجدد العنف بصورة منتظمة. وستسهم هذه الاستثمارات في توطيد السلام والاستقرار الدائمين في وسط أفريقيا.

ولا يزال تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة هو الحل الوحيد القابل للتطبيق والمناسب لعودة السلام والتنمية المستدامة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، من الضروري إيلاء اهتمام متجدد لإجراء حوار شامل للجميع مع المعارضة السياسية والجماعات المسلحة، كجزء من عملية السلام. وأدعو إلى إعادة تعبئةد جميع أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل التنفيذ الكلي للاتفاق السياسي. وأكرر التأكيد أيضا على أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ستواصل تقديم كل الدعم اللازم لتهيئة بيئة مواتية للنهوض بعملية السلام.

ولا بد لي أيضا من التوضيح أنه لا يمكن للحكم اللامركزي في جمهورية أفريقيا الوسطى أن يتحقق بدون بسط سلطة الدولة الفعلية في جميع أنحاء الإقليم الوطني. وهذه أولوية وشرط مسبق لاستعادة السلام والتنمية في البلد بصورة دائمة. وأود أن أشدد على أن الجهود والموارد التي استثمرتها البعثة لتوسيع حيز عملياتها وتعزيز موقفها الوقائي والقوي قد أسفرت عن تحسن كبير في حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية وتنفيذ كامل الولاية التي أناطها بنا المجلس. غير أننا نعلم أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين والسلامة الإقليمية للبلد تقع على عاتق حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتطلب قواتها الوطنية للدفاع والأمن الداخلي قدرات معززة. والدعم المقدم من البعثة المتكاملة وحده لا يكفي. ولذلك، فإن الالتزام المكثف والمنسق لجميع الشركاء بتعزيز القدرات الاستراتيجية والتشغيلية واللوجستية لقوات الدفاع والأمن الوطنية يظل أمرا أساسيا.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على أنه بالرغم من التحديات والصعوبات المتعددة، أسهمت البعثة المتكاملة في حماية المدنيين ويسرت تهيئة بيئة مواتية لتنشيط تنفيذ العملية السياسية للسلام والمصالحة، فضلا عن إيصال المعونة الإنسانية الحيوية إلى أضعف الناس. وقد نفذت البعثة، من خلال عنصريها النظامي والمدني، الولاية بدقة، مع التركيز على توفير حلول مبتكرة للتحديات المحددة. وعلاوة على ذلك، أود أن أشيد بتضحيات حفظة السلام. لقد فقدنا ثلاثة من حفظة السلام التابعين لنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحده، في حادثي نقل بري منفصلين.

وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة المتكاملة، لا تزال الإنجازات هشة جدا وتتطلب منا جهودا مشتركة موسعة ومعززة لتقليل المخاطر الحقيقية للنكوص، لا سيما في ضوء الانتخابات البلدية المقبلة في عامي 2024 و 2025. وستتطلب تلك الانتخابات توسيع نطاق التنسيق في الخطة المشتركة لقوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة من أجل أمن الانتخابات. وفي ذلك السياق، يظل وجود البعثة، بكامل طاقتها الحالية، حيويا لاستعادة السلام الدائم والمستدام، دعما لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى وحكومتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة روغوابيزا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على الإحاطة التي قدمتها، وأشيد بعملها الحازم بصفتها رئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأكرر دعم فرنسا الكامل وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتضحية التي قدمها مؤخرا ثلاثة من ذوي الخوذ الزرق التابعين للبعثة المتكاملة. وأرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بيننا.

لقد أُحرز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر الأخيرة. وأرحب بشكل خاص بالتزام السلطات بعملية السلام. وأجري هذا

الأسبوع في بانغي الاستعراض الاستراتيجي الثاني لمواصلة تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. والالتزام الشخصي للرئيس توادیرا في هذه العملية جدير بالثناء. ونرحب بالجهود التي تقودها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من البعثة المتكاملة، من أجل تحقيق اللامركزية في عملية السلام. فهذا أمر ضروري لكي يتولى سكان أفريقيا الوسطى بأكملهم زمام العملية.

وننوه أيضا بالتقدم المحرز بدعم من البعثة المتكاملة في مكافحة الجماعات المسلحة وفي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ونشجع على مواصلة الحوار مع بلدان المنطقة. ينطوي ذلك على تنفيذ تعاون ملموس وترسيخ التقدم المحرز بمرور الوقت بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتشجع فرنسا السلطات على مواصلة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، فضلا عن تعزيز سيادة القانون وسلامة أداء النظام القضائي.

وترحب فرنسا أيضا بتعزيز التعاون بين سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة. وتدل الالتزامات المشتركة للممثلة الخاصة ورئيس الوزراء في عدة مقاطعات إقليمية على تعاون إيجابي لصالح تحقيق اللامركزية في عملية السلام وتعزيز استعادة سلطة الدولة.

ومع ذلك، فإن الوضع لا يزال هشا. ولا تزال الجماعات المسلحة تهدد السكان المدنيين وقوات أفريقيا الوسطى والبعثة المتكاملة. وتدين فرنسا بشدة جميع الهجمات التي تشنها تلك الجماعات. ويساور فرنسا القلق أيضا إزاء التهديد المتزايد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة في عدة مناطق. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما على يد الجماعات المسلحة وأعضاء مجموعة فاغنر. وندين أيضا زيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا سيما العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة. يجب ألا تمر تلك الانتهاكات بدون عقاب، ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تنفيذ التدابير المتخذة في هذا المجال وتعزيزها.

ومن الضروري تعزيز الاستجابة الإنسانية في البلد وكفالة السماح بوصول المعونة بطريقة آمنة وبدون عوائق، مع استمرار تدهور الحالة في المناطق الحدودية بسبب الأزمة في السودان وتدفق اللاجئين. ودعمت فرنسا عمل المنظمات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى بمبلغ يزيد على 10 ملايين يورو هذا العام، بالتزامن مع استجابتها للأزمة في السودان والبلدان المجاورة.

وعلى الصعيد السياسي، نحيط علما بالموعد الجديد المقرر لإجراء الانتخابات المحلية، وهو 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تكفل تمكن جميع المواطنين من ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية وعلى أن تهيئ الآن الظروف المواتية لإجراء انتخابات محلية حرة وشفافة وشاملة للجميع. وستكون تلك الانتخابات أيضا فرصة لتعزيز امتلاك زمام عملية السلام وجعلها لامركزية.

وستقترح فرنسا قريبا على أعضاء مجلس الأمن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لمدة سنة أخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. وقد اضُطلع بالأعمال التحضيرية لذلك بالتشاور الوثيق جدا مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعول على دعم جميع أعضاء المجلس لذلك الهدف، وهو أمر أساسي لاستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

نود أن نشكر السيدة فالنتين روغوابيزا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطتها المهمة ورؤيتها بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة البعثة. ونرحب بمشاركة معالي السيدة سيلفي بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج في هذه الجلسة. وننوه بحضور ممثل أنغولا في القاعة.

تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات متعددة الأبعاد تجعل دعمنا لها ضروريا لاستعادة السلام والأمن في جميع أنحاء البلد.

وعلى الجبهة السياسية، يلاحظ الأعضاء الأفارقة الثلاثة إجراء الاستفتاء الدستوري في 30 تموز/يوليه والإنشاء الرسمي للجمهورية السابعة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بتعبئة الحكومة للجهود لتنظيم أول انتخابات محلية منذ أكثر من 20 عاما، والتي من المقرر عقد جولتها الأولى في تشرين الأول/أكتوبر 2024. ونشجع المجتمع الدولي على دعم جمهورية أفريقيا الوسطى في تنظيم تلك الانتخابات. وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يتطلع إلى السلام الدائم وإلى انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، ينتظر بفارغ الصبر إجراء الانتخابات المحلية بشكل فعالة في الإطار الزمني المتفق عليه. وندعو جميع الجهات الفاعلة السياسية، بما في ذلك المعارضة والمجتمع المدني، إلى التعاون البناء في تعزيز التماسك الاجتماعي والتسامح والحوار مع جميع مكونات مجتمع أفريقيا الوسطى، ولا سيما النساء والشباب.

ويشجعنا إجراء الاستعراض الاستراتيجي الثاني للعملية السياسية للتضافر بين خريطة طريق لواندا المشتركة والاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذي استضافته بانغي في 23 تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في لجان السلام والمصالحة المحلية.

ويرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بنشاط الرئيس توادیرا في تعزيز التعاون دون الإقليمي وتحسين أمن حدود جمهورية أفريقيا الوسطى. ونردد ما ورد في البيان الصادر في 13 حزيران/يونيه عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونرحب بالالتزام المستمر تجاه جمهورية أفريقيا الوسطى من جانب المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

على الجبهة الأمنية، نلاحظ أن المدنيين يتعرضون لدورة مستمرة من العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة، وهو ما ندينه بأشد العبارات. وندين أيضا الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وبعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، الملتزمة بكفالة السلام واستعادته في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن خالص تعازينا لجميع أسر أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجبهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويجب محاكمة مرتكبي تلك الجرائم البشعة.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية الداخلية التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، مثل انعدام الأمن عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة والأسلحة المتطورة من قبل الجماعات المسلحة، وهناك الآن بعد إقليمي نتيجة للأزمة في السودان التي أدت بلا شك إلى زيادة اضطراب الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومما يؤسف له أن حركة اللاجئين السودانيين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى اقترنت بتدفق غير منضبط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر جسيمة على أمن واستقرار جميع البلدان المجاورة. ونؤكد من جديد الأهمية البالغة لتنسيق استجابة أمنية على الصعيد الإقليمي من خلال تنظيم عمليات عسكرية مشتركة بغية القضاء بشكل فعال على قدرة الجماعات المسلحة العاملة في المناطق الحدودية لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ونرحب بحل عدة جماعات مسلحة موقعة على اتفاق السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وندعو جميع الجماعات المسلحة الأخرى إلى الانضمام فورا وبلا شروط إلى عملية السلام والمصالحة ووقف الأعمال القتالية والامتثال الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة تعزيز القدرات التشغيلية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى بغية التصدي بفعالية للتحديات الأمنية الجديدة التي تشكلها الزيادة المستمرة في التهديدات غير النمطية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتدريب وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن في ميادين إزالة الألغام واللوجستيات وحقوق الإنسان. فقوات جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تكون قادرة، في الأجل الطويل، على ممارسة مهمتها السيادية المتمثلة في تأمين البلد. وفي هذا

الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى حشد الجهود وتقديم الدعم التقني والمالي للبلد في سعيه إلى إحلال السلام. ويتطلب تأمين جمهورية أفريقيا الوسطى وسكانها وضع حد لاستمرار الجماعات المسلحة في نهب مواردها الطبيعية، وإنشاء آليات لتتبع المعادن وإصدار شهادات المنشأ لها وتعزيز الأمن عبر الحدود.

لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون عدالة، ومما يشجع الأعضاء الأفارقة الثلاثة الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لبناء قدرات وزارة العدل والمحاكم الوطنية والمحكمة الجنائية الخاصة ونظام السجون لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب باعتماد جمهورية أفريقيا الوسطى في 26 آب/أغسطس سياسة وطنية لحقوق الإنسان بهدف الإسهام في فعالية ضمانات الصكوك الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

وعلى الجبهة الإنسانية، فإن تدفق اللاجئين من السودان وتصاعد العنف ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة وآثار تغير المناخ، التي تزيد من حدة التوترات المجتمعية، لها أثر كارثي على الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونلاحظ أن 3,4 مليون شخص، أو 56 في المائة من السكان، بحاجة إلى المساعدة الغذائية والحماية. ولذلك، يتحتم أن تكون هناك استجابة إنسانية منسقة وتمويل كاف لخطط الاستجابة الإنسانية في جميع بلدان المنطقة المتضررة من الأزمة السودانية. وفي هذه البيئة المتقلبة، ندعو إلى السماح بتنقل العاملين في المجال الإنساني دون عوائق ونشيد بالتزامهم المستمر على الرغم من المخاطر الأمنية الشديدة جدا.

في الختام، يكرر الأعضاء الأفارقة الثلاثة الإعراب عن دعمهم القوي لبعثة الأمم المتحدة. ونشيد إشادة كبيرة بالممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روغوابيزا، على إسهامها الرائع والقيم في تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤكد من جديد تضامننا القوي مع حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، بينما نؤكد من جديد التزامنا باستقلال بلده وسيادته وسلامته الإقليمية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة. وأرحب أيضا بوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى في جلسة اليوم.

أود أن أشدد على أن تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام يبين بوضوح الدور الأساسي الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في حماية المدنيين وتوفير الاستقرار لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسأتناول اليوم ثلاثة مواضيع رئيسية – إسهامات بعثة الأمم المتحدة في السلام والأمن والحاجة إلى إجراء انتخابات محلية حرة ونزيهة وأهمية الحل السياسي لإنهاء النزاع في البلد.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري العميق لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وقيادتها والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على تضحياتها والتزامها بتعزيز السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرب عن أسفنا للخسائر المأساوية في الأرواح والإصابات التي تكبدها حفظة سلام مغاربة، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، وجندي حفظ سلام تنزاني، في 8 تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب حوادث طرق. وتسلط تلك الأحداث المؤسفة الضوء على بعض التحديات التي يواجهها حفظة السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة وهم يسعون إلى اتخاذ الموقف اللازم لتوفير حماية قوية للمدنيين. ونكرر التأكيد على أهمية تجهيز البعثة تجهيزا مناسبا للمناورة في هذه البيئة والتنفيذ الكامل لولايتها.

ومع ذلك، وعلى الرغم من بيئة العمل الصعبة، قدمت بعثة الأمم المتحدة إسهامات في السلام والأمن خلال العام المنقضي بالشراكة مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع المدني. ونشيد بالتعاون المعزز بين البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، فضلا عن الجهود المبذولة لجعل القوة أكثر استباقية من خلال إغلاق 14 قاعدة عمليات مؤقتة. وتشكل العمليات المشتركة وتعزيز تنقل أفراد البعثة وسيلة هامة لتمكين قوات الأمن في البلد من تلبية احتياجات شعب جمهورية أفريقيا الوسطى ودعم استعادة سلطة الدولة بصورة دائمة ومسؤولة. ونقدر أيضا عمل بعثة الأمم المتحدة للتخفيف من خطر الذخائر المتفجرة من خلال تنظيمها دورات للحد من المخاطر لأكثر من 5 000 مدني وبناء قدرات القوات الوطنية، فضلا عن قرار حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بإنشاء سلطة وطنية للتصدي لذلك التهديد.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. يضطلع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، بدور حاسم في دعم الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024. لقد مضى وقت طويل جدا منذ أن تمكن سكان أفريقيا الوسطى من انتخاب القادة المحليين. وتشكل هذه الانتخابات عنصرا حاسما في اللامركزية وينبغي إجراؤها بطريقة شفافة وحسنة التوقيت وشاملة للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء والشباب على جميع المستويات في الحوار السياسي وطوال العملية الانتخابية.

أخيرا، من المهم مكافحة الجماعات المسلحة التي ترفض المشاركة في عملية السلام، ولكن الحلول العسكرية وحدها لن توقف دورة العنف. ونردد دعوة الأمين العام حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى استئناف الحوار مع المعارضة السياسية والجماعات المسلحة في إطار عملية السلام وإلى مشاركة المعارضة بشكل بناء.

ومع ذلك، لا يستثمر جميع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى في تعزيز السلام الدائم. ومن الموثق جيدا أن قوات مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين تشارك في الاستخراج غير المشروع للثروة المعدنية لجمهورية أفريقيا الوسطى من دون المساهمة في تنمية البلاد. وعمليات مجموعة فاغنر، التي تجري أحيانا جنبا إلى جنب مع قوات جمهورية أفريقيا الوسطى خارج التسلسل القيادي الرسمي للحكومة، تدفع الجماعات المسلحة فعليا بعيدا عن عملية السلام وتقوض جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال عمليات متوازية ولكنها غير متسقة، كما أنها تهدد الجهود المحلية والإقليمية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى اختيار طريق السلام. إن شعب أفريقيا الوسطى يستحق حلا سياسيا يطلق العنان لإمكانات البلد. ولا تزال الولايات المتحدة شريكا ثابتا لشعب أفريقيا الوسطى، ونتطلع إلى تقديم المزيد من الدعم لعمل بعثة الأمم المتحدة لدى تجديد ولايتها في الشهر المقبل.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم أنا أيضا بالشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها الشاملة وأرحب بحضور وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وممثل أنغولا في جلسة اليوم.

نود أولا أن نتطرق إلى الحالة الإنسانية في البلد. تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى تحديات كبيرة، بما في ذلك الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الحادة وتصاعد أسعار السلع الأساسية والنزوح الداخلي والصعوبات المتزايدة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في الوصول إلى مناطق معينة، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة. ومع زيادة تفاقم الحالة بسبب التدفق الكبير للعائدين واللاجئين من السودان وتشاد، تصبح مخاطر حدوث المزيد من الآثار المزعزعة للاستقرار حقيقية. ونرحب بقرار سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الاعتراف بصفة اللاجئ للسودانيين الذين يدخلون البلد ونشيد بمساعيها لحماية ومساعدة أشد الفئات ضعفا. ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف لاعتماد إجراءات وتنفيذها بسرعة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها.

بالانتقال إلى المسائل السياسية والأمنية، نحيط علما بإصدار الدستور الجديد وما صاحبه من مناخ سياسي متوتر أثناء عملية الاستفتاء. ونشجع بقوة على تجديد التركيز على عملية السلام التي ينبغي أن تشمل بذل جهود لمعالجة المظالم العميقة الجذور داخل البلد، بما في ذلك الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي واستثمار الدولة في الخدمات الأساسية وسيادة القانون. ونشيد بالتقدم المحرز في زيادة مشاركة المرأة في لجان السلام والمصالحة المحلية ومعالجة العقبات التي تعترض مشاركتها السياسية وإجراء انتخابات شاملة للجميع.

تدين مالطة إدانة قاطعة العنف الذي ترتكبه جميع الجماعات المسلحة. ويقلقنا أن تشير أصابع الاتهام إلى حركة "العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار" باعتبارها جانيا رئيسيا في أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات وانتهاكات الحق في السلامة البدنية وعمليات الاختطاف، وأن تكون حركة "الاتحاد من أجل السلام" المسؤول الأساسي عن حالات الإعدام بإجراءات موجزة والقتل والاختطاف والحرمان من الحرية. وللتصدي لتلك التحديات، يظل الاتفاق السياسي

للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى محوريا لتحقيق الاستقرار الدائم في البلد. ومن البدائل الموثوقة للنزاع والعنف الاستثمار الكبير في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ولن يكون استخدام السلطات ومجموعة فاغنر لوكلاء عنهما مفيدا لهذه القضية. ونؤمن بالدور الحاسم للحوار السياسي والفضاءات المدنية المفتوحة والآمنة وتدابير بناء الثقة من أجل تسهيل إجراء انتخابات محلية هادفة وتمثيلية في البلد.

إننا نجتمع في الوقت المناسب، حيث سيشرع المجلس قريبا في مفاوضات لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام وذوي الخوذ الزرق في تحسين العلاقات مع السلطات. وبينما لا نزال نلاحظ انتهاكات لاتفاق مركز القوات، نرحب بتعيين جهات تنسيق ضمن جميع الهيئات المسلحة التابعة للدولة لتيسير التواصل بشكل أكثر سلاسة وعزل هذه الحالات.

ونشيد أيضا ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتفسيرها لولايتها بطريقة تقرّ بأهمية بسط سلطة الدولة، لا سيما وأنّ هذا الأمر يمكن أن يخلّف أثرا إيجابيا على جميع الأولويات الأخرى. ونعتبر ذلك تطورا طبيعيا ينبغي أن يستمر في انسجام مع المهام الأخرى الموكلة إلى البعثة التي نؤمن أنها، تسهم كلها إسهاما شاملا في جهود حفظ السلام وصنع السلام. وبينما نكرر دعوة الأمين العام إلى تجديد بعثة الأمم المتحدة بما يتماشى مع ولايتها وأولوياتها الحالية، فإننا لا نزال واثقين من أنّ التقرير السنوي عن حقوق الإنسان سيصدر في الوقت المحدد.

في الختام، تعترف مالطة بالأهمية البالغة لعامل الاستقرار الذي توفّره بعثة الأمم المتحدة. ونشجع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل تدريجي، مشدّدين على ضرورة أن يظل شركاؤها ملتزمين بالتقيد بحقوق الإنسان والقانون الدولي. وجنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين، نحن واثقون من حدوث ذلك إذا منح الجميع الأولوية لتلك المحطات الهامة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على الإحاطة التي قدمتها. ونرحب بمشاركة وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، في هذه الجلسة.

في البداية، نود أن نهنئ بانغي على نجاحها في إجراء الاستفتاء الدستوري في تموز/يوليه، وهو بلا شك خطوة هامة في تطوير جمهورية أفريقيا الوسطى، وخير دليل على دعم الشعب للمسار الذي اختارته قيادة البلد لضمان الأمن وحماية سيادة البلد وتعزيز تنميته الداخلية على أساس التعاون المتكافئ والمفيد للجانبين مع المجتمع الدولي.

ونلاحظ بارتياح أنّ الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت تتغير نحو الأفضل كل عام. فقد تمكنت سلطات البلد، بدعم من المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، بما في ذلك روسيا، من تجاوز أصعب مرحلة في مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية. وتسيطر القوات الحكومية الآن على أكثر من 85 في المائة من الأراضي الوطنية، مما يُعدّ إنجازا هاما. وقد أسهم المدربون الروس الذين أُرسلوا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلب حكومة البلد إسهاما كبيرا في تحقيق تلك الغاية. ونحن على علم بالجهود التي تبذلها البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة، التي ترسل ممثلين عنها إلى البلدان الأفريقية، ومطلبها الوحيد هو وقف التعاون مع روسيا. وتستمر الحملة العامة لنشر المعلومات المضللة والمغلوطة بلا هوادة. ونفسر هذه التصرفات من جانب البلدان الغربية على أنها اعتراف بفعالية مساعدتنا، كونها تُقدَّم على أساس المساواة والاحترام، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول الأفريقية. ولكنّ الدليل الأهم على ذلك يكمن في الثقة التي توليها البلدان الأفريقية إيانا على الرغم من الضغوط التي تُمارس عليها، وكذلك في النوايا الحسنة التي أوجدناها بين عامة سكان تلك البلدان.

لم يتم القضاء نهائيا على التهديدات الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا يزال العمل مستمرا في هذا الصدد. ولكنّ هذه التهديدات

تتعلق، في الوقت الراهن وبشكل أساسي، بالمناطق المتاخمة للدول المجاورة. ونرحب بجهود بانغي لتعزيز التنسيق والتعاون المحدّد الأهداف مع بلدان المنطقة. كما ندعو إلى دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى في جهوده الرامية إلى ضمان أمن الحدود بغية منع تحركات الجماعات المسلحة غير القانونية وإمداداتها بالأسلحة عبر الحدود. ومن الضروري في هذا الصدد تخصيص التمويل المطلوب وتقديم مساعدة بمعرفة خبراء. وندعو المقاتلين الذين لم يلقوا أسلحتهم إلى التخلي عن الأساليب العنيفة والمشاركة في حوار هادف مع بانغي لأنه ما من بديل عن التسوية السياسية والدبلوماسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالتزام قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى بالمضي قدما في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. ونحن مقتنعون بأنّ الاتفاقات التي تم التوصل إليها أساسية لضمان الاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وننوّه بالخطوات العملية التي اتخذتها بانغي لمواصلة العملية السياسية. فبفضل العمل الدؤوب في هذا المجال، بادرت، حتى يومنا هذا، 9 من الجماعات الـ 14 الموقعة على الاتفاق السياسي بحلّ نفسها طوعا ونرحب أيضا بالنتائج الهامة المنبثقة عن تنفيذ برنامج نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ففي إطار ذلك البرنامج، سلّم حوالى 500 4 مقاتل سابق كانوا قد حاربوا الجيش الوطني أسلحتهم، سالكين طريق العودة السلمية إلى الحياة المدنية. ولا ريب في أنّ هذا التقدم، شأنه شأن إقدام معظم الجماعات الموقعة على الاتفاق السياسي على حلّ نفسها بنفسها، أمر جدير بالثناء الجزيل. ومن المهم البناء على هذه النتائج والاستمرار في بذل المزيد من الجهود. وندعو إلى مواصلة تقديم ما يكفي من دعم مالي دولي لبانغي.

لا بدّ من الإشادة بالعملية الفريدة التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إعادة 127 مقاتلا سابقا من جيش الرب للمقاومة إلى أوغندا. كما نرحب بالجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة وجود الدولة وتعزيز الهياكل الإدارية ومواصلة إصلاح قطاع الأمن وتطوير القضاء والإعداد لإجراء انتخابات محلية. ومن المهم مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية إلى بانغي لتفادي خسارة الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. كما ينبغي عدم تسييس المساعدات لأنّ المدنيين هم الذين يعانون أكثر من غيرهم، وخاصة الآن في ظل تفاقم الاحتياجات الإنسانية لجمهورية أفريقيا الوسطى بسبب التطورات في السودان المجاور وتزايد عدم الاستقرار في أجزاء من تشاد. فوفقا لتقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تجاوز عدد اللاجئين الوافدين من هذين البلدين، ومنهم الكثيرون من رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى الراغبين في العودة إلى ديارهم، 000 56 شخص. ويزيد هذا الوضع بشكل خطير الأعباء الملقاة على ميزانية الدولة. وفي ذلك الصدد، من الضروري أيضا، بالإضافة إلى وقف تسييس المساعدة الخارجية واستخدامها كأداة، توفير التمويل الكامل لنداء الأمم المتحدة الإنساني من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا بدّ أيضا من إحراز مزيد من التقدم في ضمان مشاركة البلد بصورة كاملة في عملية كيمبرلي لتعزيز قدرة بانغي على توفير الاستجابة الإنسانية الفعالة، وبصفة عامة لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو إلى تسوية جميع المسائل التقنية ذات الصلة. ونحن على اقتناع بأنه يستحيل التوصل إلى تسوية طويلة الأجل وإحراز تقدّم تدريجي نحو الاستقرار من دون توفير دعم فعال لجمهورية أفريقيا الوسطى وتمكينها من تعزيز القدرات العسكرية للقوات المسلحة الوطنية ووحدات إنفاذ القانون. وتعوق القيود والجزاءات المفروضة حاليا على جمهورية أفريقيا الوسطى قدرة بانغي على استعادة النظام في البلد على الرغم من تخفيفها. ونحن مصممون على السعي إلى رفعها بالكامل.

بشكل عام، نؤيّد جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فالبعثة تسهم بقدر كبير في إحلال الأمن وتضطلع بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى التصدي للجماعات المسلحة وحماية المدنيين. ونشكر الأفراد الذين تنشرهم البلدان المساهمة بقوات على التزامهم بأداء واجبهم، الذي

كثيرا ما ينطوي على المخاطرة بحياتهم. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد إلى التنفيذ الكامل لولاية حفظة السلام هو الحفاظ على التفاهم مع سلطات البلد المضيف. ونشيد بالعمل الذي تضطلع به الممثلة الخاصة روغوابيزا التي أقامت اتصالات وثيقة مع بانغي.

وستواصل روسيا تقديم كل الدعم اللازم لجمهورية أفريقيا الوسطى سواء بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن أو بشكل ثنائي. ونعرب هنا عن تعاطفنا مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ورغبتهم في أن يعيشوا مجددا حياة طبيعية بسلام في بلدهم ولا يساورنا أدنى شك في أن تطلعاتهم ستتحقق.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها. كما أرحب بمشاركة وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج، السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وممثل جمهورية أنغولا في هذه الجلسة.

أود بداية أن أؤكد تقديرنا المستمر لقوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الذين يسعون إلى الوفاء بولايتهم في ظل ظروف صعبة. ويبرز تحسن تعاون البعثة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أهمية القيادة الفعالة للجهود التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلد بعد عقود من النزاع.

وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الإيجابي الذي يشير إليه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/769)، بما في ذلك تحسين سياسة إدارة الحدود وزيادة إشراك المرأة في العمليات السياسية وإنجاز مراحل رئيسية في عمليات نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وقد حان الوقت الآن للبناء على تلك الإنجازات على طريق السلام والاستقرار.

أولا، يجب على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تفادي التعارض في أنشطة شركائها الأمنيين وكفالة التزامهم بالقانون الدولي ووضع حد للإفلات من العقاب على أي انتهاكات يرتكبونها لحقوق الإنسان. فالانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكبها مجموعة فاغنر وما تنشره من معلومات مغلوطة ومعلومات مضللة ليست الحل للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى. وهي لا تصب إلا في خطاب الجماعات المسلحة.

ثانيا، يجب على جميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تجدد التزامها بالاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لكفالة إمكانية التوصل إلى حل طويل الأجل للنزاع. وندعو الحكومة إلى مضاعفة جهودها لتيسير إجراء الحوار الشامل للجميع وتنفيذ خريطة الطريق المشتركة مع جميع الجهات السياسية الفاعلة والجماعات المسلحة. ويظل دور بعثة الأمم المتحدة في بذل المساعي الحميدة ودعم عملية السلام يكتسي أهمية بالغة.

ثالثا، لا يزال إجراء الانتخابات المحلية يكتسي أهمية لتوسيع نطاق الحكم المحلي الديمقراطي وتطبيق اللامركزية اللازمة لتحقيق السلام المستدام. ويجب على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، أن تفي بالتزامها بإجراء الانتخابات المحلية في عام 2024.

في الختام، نحث المجلس على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها بالأحكام اللازمة لتمكين البعثة من زيادة فعاليتها. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما دعم بعثة الأمم المتحدة الجهود الرامية لبسط سلطة الدولة من خلال تنفيذ عمليات مشتركة مع القوات العسكرية لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يتيح الحصول على الخدمات الأساسية ويحسن قدرات البعثة ويدعم إجراء الانتخابات المحلية ويعزز حقوق الإنسان.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير ألبانيا لقيادتها وإسهام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في إحلال المزيد من الأمان في البلد. ونرحب بمشاركة وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرنكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى

في الخارج، السيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وممثل جمهورية أنغولا في جلستنا اليوم.

إن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى معقدة جدا. فقد ابتلي البلد بعدم الاستقرار والأزمات الإنسانية لفترة طويلة جدا. ونحن بحاجة إلى النظر في جذور الأزمة ليتسنى لنا فهم المشهد السياسي ويشمل ذلك التوترات القبلية الطويلة الأمد والتنافس على الموارد وضعف الحكم. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى التعهد العلني بالبحث عن حلول سياسية من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز على تحقيق اللامركزية في عملية السلام.

ويشكّل استئناف الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية لعام 2024 نقطة انطلاق مهمة ونحث على إشراك النساء والشباب في العمليات السياسية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الانقسامات العميقة الناجمة عن استفتاء تموز/يوليه، يجب أن تتضمن الجهود المبذولة لتنقيح القانون الانتخابي لمواءمته مع الأحكام الدستورية الجديدة تدابير ملموسة لبناء الثقة بغية زيادة الثقة في العملية وتعزيز شفافيتها.

وكما نعلم، تحمل المدنيون وطأة الأزمة – من العنف المستمر والتشريد والافتقار إلى الخدمات الأساسية وصولا إلى العنف والاعتداء الجنسيين على المرأة.

ومن ناحية إيجابية، ترحب ألبانيا بتحسن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. ويشكّل تنفيذ اتفاق مركز القوات دون عوائق عنصرا جوهريا في التنفيذ الناجح لولاية بعثة الأمم المتحدة التي نؤيد تمديدها السنوي، كما اقترح الأمين العام.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود الشجاعة التي يبذلها الشركاء في المجال الإنساني، لا سيما الآن وهم يستقبلون المزيد من اللاجئين من تشاد والسودان. بيد أننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء أثر مخاطر الذخائر المتفجرة على المدنيين والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحفظة السلام.

وتعوق هذه الحالة قدرة الحكومة على إنفاذ سلطتها وكفالة الأمن وتقديم الخدمات الأساسية لشعبها. ومن حق شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون لديه مؤسسات تكفل احترام حقوق الإنسان وتطبيق سيادة القانون والمشاركة المجدية للمجتمع المدني. ومن شأن ذلك أن يكون الوسيلة الأفضل لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد.

ونضم صوتنا إلى الأمين العام في الترحيب بالتقدم التدريجي الذي شهدناه فيما يتعلق بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التصديق على السياسة الوطنية لحقوق الإنسان. وعلى النقيض من الجهود الرامية إلى إيجاد حلول شاملة، نحذر من جاذبية الوعود السهلة والسريعة الصادرة عن مجموعات المرتزقة من قبيل مجموعة فاغنر، التي تحركها المكاسب المالية وليس لديها حافز يُذكر لدعم الحلول السياسية. وقد أدت أنشطتهم إلى انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم قتل، جرى توثيقها. ويؤدي مناخ الإفلات من العقاب إلى تآكل الثقة في قدرة البلد على رعاية مواطنيه.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد أنه بالرغم من أن الطريق أمامنا مليء بالتحديات، فمن الممكن أن يكون هناك أمل في مستقبل أفضل إذا ما التزمت جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة.

السيدة حرقوص (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة روغوابيزا، على إحاطتها الشاملة بشأن آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بمشاركة معالي سيلفي بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثل جمهورية أنغولا في جلستنا اليوم.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في البلد وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، سأتطرق في بياني إلى ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تظل حماية المدنيين في صدارة أي استجابة أمنية. فقد شهدت هذه الفترة المشمولة بالتقرير مواصلة الجماعات

المسلحة أنشطتها التي تلحق الأذى بالمدنيين في كافة أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما في شرق البلد، كما أن الاستخدام المتزايد للذخائر المتفجرة يتسبب بأضرار جسيمة للمجتمعات ويعوق جهود حماية المدنيين.

إن الإحصائيات بشأن تأثير الأوضاع الأمنية على المدنيين صادمة. فبين عامي 2021 و 2023، زادت حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع إلى أكثر من الضعف مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. كما تضاعف عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بمقدار ثلاث مرات تقريبا في نفس الفترة. إن هذا الأمر يحتم ضرورة العمل على كسر هذه الحلقة المفرغة من العنف المتكرر عبر اتباع نهج عاجل وشامل يركز على منع تصاعد العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

ونشدد على الدور الحاسم الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، والعمل بشكل وثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للتصدي للتهديدات الأمنية. كما نقدر تضحيات قوات البعثة في بيئة صعبة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى المشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة بشأن ولاية البعثة.

ثانيا، من المهم إعطاء الأولوية للحوار الشامل للجميع من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة وخريطة الطريق المشتركة للسلام. ويظل الحوار أساسيا لإحراز تقدم نحو المصالحة الوطنية وإيجاد حلول سلمية للتوترات القبلية. ويجب أيضا إيلاء اهتمام خاص للعواقب الخطيرة لخطاب الكراهية والتحريض على العنف. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في الوقت الذي يستعد فيه البلد لإجراء انتخابات في العام المقبل.

ونشدد أيضا على أهمية استمرار الدعم الإقليمي لجهود السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن التفاعل بين الحكومة والدول المجاورة في التصدي بشكل مشترك للشواغل الأمنية المتصلة بأمن الحدود خطوة هامة في الحفاظ على أمن جميع الدول.

ثالثا، يجب إيلاء اهتمام خاص للحالة الإنسانية المتردية في البلد، حيث يحتاج أكثر من نصف السكان إلى المساعدة الإنسانية بينما يواجه البلد ارتفاعا حادا في أسعار الوقود والسلع الأساسية، مما يؤدي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية الصعبة. ويحدث ذلك في وقت تشرد فيه ما يقرب من نصف مليون شخص داخليا ويستضيف البلد أيضا لاجئين من البلدان المجاورة. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أهمية ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ونشكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على جهودها الدؤوبة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتأمين المواقع للنازحين واللاجئين، والمساعدة في بناء البنية التحتية الإنسانية. ونحث جميع الأطراف المعنية على تيسير عمل المنظمات الإنسانية المنقذ للحياة، ونشدد على أهمية حماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري العمل على تحسين الظروف الإنسانية من خلال نهج شامل يتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية ويعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

وختاما، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تدعم كافة الجهود الرامية إلى إرساء الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتتضامن مع شعبها في سعيه لتحقيق السلام والازدهار.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها. وأرحب بحضور معالي وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى بايبو تيمون وممثل أنغولا.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التقدير لجميع حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إسهاماتهم وعن تعازينا لفقدان أفراد منها.

تمر جمهورية أفريقيا الوسطى الآن بمنعطف حاسم في جهودها لبناء الدولة في أعقاب الاستفتاء على الدستور الجديد. ولإعادة البلد إلى

الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين، يظل التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2019 يمثل الأولوية القصوى. إن تعزيز إعادة الإدماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في المحليات، أمر أساسي للحد من أي تكرار للعنف المسلح وتحسين محنة الناس على أرض الواقع.

وما زلنا نرى انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة وموظفي الدولة وغيرهم من أفراد الأمن، الذين ورد ذكرهم في التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/769) باعتبارهم المسؤولين المزعومين. إن الزيادة المبلغ عنها في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مثيرة للفزع ويجب أن تتوقف.

واليوم، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

النقطة الأولى هي أولوية التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الشامل للجميع. وتشجعنا الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك اجتماع متابعة الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي نظمه مؤخرا الرئيس توادیرا، للانخراط مع الجماعات المسلحة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتستغرق تلك العملية وقتا طويلا وتتطلب بناء الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة، فضلا عن الدعم المحلي. وفيما يتعلق بتلك النقطة، نرحب بجهود اللامركزية التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام في دعم الآليات المحلية لتنشيط جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وعودة الجماعات المسلحة إلى عملية السلام. وستساعد هذه المشاركة على المستوى الميداني على توسيع نطاق سلطة الدولة في المناطق النائية.

ثانيا، التعاون الإقليمي ضروري لتحقيق الاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة. وتبين الخرائط الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام بوضوح وجود تجمعات خطيرة لأنشطة الجماعات المسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لتطوير نظم أكثر فعالية لإدارة الحدود على المدى الطويل بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن وجود الدولة وسيادة القانون على جانبي حدود البلد شرطان أساسيان للتغلب على التحديات الناجمة عن الحدود التي يسهل اختراقها. ونرحب بالتواصل الوثيق لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مع البلدان المجاورة.

ويشكل تدفق اللاجئين سببا آخر لعدم الاستقرار في المناطق الحدودية. ويواجه المشردون من تشاد والسودان أزمة أمن بشري، على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لاستضافتهم في مجتمعاتها المحلية. وقد فاقم ذلك الوضع الإنساني المتردي بالفعل داخل جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها ويتطلب المزيد من المساعدة من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تواصل اليابان تقديم المساعدة الغذائية بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي لتخفيف المعاناة الإنسانية.

وأخيرا، فإن النهوض بالعمليات الديمقراطية في جميع أنحاء البلد أمر أساسي لتعزيز الحوكمة على الصعيدين المركزي والمحلي. وقد استؤنفت الأعمال التحضيرية المعلقة للانتخابات المحلية بمواعيد محددة مستهدفة للتصويت. وينبغي أن تكون أي عملية انتخابية نزيهة ومفتوحة وشاملة للجميع وذات مصداقية حتى يتمكن الناس من ممارسة حقوقهم السياسية بحرية، الأمر الذي سيساعد على المدى الطويل على رأب أي انقسامات في البلد.

وسنشارك بنشاط في المناقشة المقبلة بشأن تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالنتين روغوابيزا، على إحاطتها وأرحب بسيلفي فاليري بيبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنوه بوجود ممثل أنغولا في القاعة.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا لوفاة ذوي الخوذ الزرق الثلاثة.

لا تزال ظروف انعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى معقدة بسبب الاشتباكات بين الجماعات المسلحة والهجمات على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا تزال هناك أيضا تحديات فيما يتعلق بعملية السلام وتحديات لم تحل في مجال حقوق الإنسان.

وتعتقد إكوادور أن ضمان السيطرة على الإقليم أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون والمؤسسات والأمن. ومما لا شك فيه أن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في ذلك المجال تساعد قوات الدولة على الوصول إلى المناطق الأشد بعدا وعلى الحيلولة دون زيادة أنشطة الجماعات المسلحة. وتوفر خطة العمل الخمسية لتنفيذ سياستها الوطنية لإدارة الحدود حلا للممرات التي تيسر الجريمة المنظمة وتهدد ثروة الموارد الطبيعية.

وسيحرز التقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى عندما تفعل الآليات المنشأة لذلك الغرض وينشط هيكل الاتفاق السياسي. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على تنفيذ آلية الرصد في المحافظات.

وتتجسد النتائج أيضا في عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، التي شملت وفقا للأرقام التي جمعت منذ عام 2022، أكثر من 1 000 شخص، بمن في ذلك النساء، وتأخذ في الاعتبار إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم.

وتظل مشاركة المرأة في عملية السلام غاية في حد ذاتها. وبينما ننوه بزيادة المشاركة القيمة للمرأة إلى ما يصل الآن 35 في المائة، فإننا نشجع على بذل المزيد من الجهود لتعزيز إدماجها. ونأمل أيضا أن نشهد زيادة مشاركة الشباب وإدماجهم.

وما من شك في أن الانتخابات البلدية والإقليمية تسهم في تحقيق اللامركزية، وهو أمر ضروري لتعزيز وجود الدولة. وتكتسي تعبئة الأموال أهمية بالغة لضمان الامتثال للجدول الزمني للانتخابات. ولا بد من التنسيق بين الحكومة والبعثة أيضا لضمان أمن هذه العملية.

وتدين إكوادور الاستخدام المتزايد للأجهزة المتفجرة، التي لا تهدد العمليات الأمنية فحسب، بل وصول المساعدات الإنسانية أيضا. ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ لأن 56 في المائة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، بل إن هذه النسبة آخذة في الازدياد بسبب تدفق اللاجئين من السودان وتشاد. وفي ظل تلك الظروف، ينبغي ألا يتوقف الدعم الدولي.

ويفصل تقرير الأمين العام (S/2023/769) الزيادة في العنف والاعتداء الجنسيين مقارنة بالفترة السابقة، وهو أمر مثير للقلق، وكذلك الزيادة في العنف ضد الأطفال. ولذلك، ندعو إلى توحيد السياسات الرامية إلى القضاء على التجنيد ومعالجة هذه المشكلة وفقا للمعايير الدولية لمنع التجنيد وحماية حقوق الأطفال.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لإنهاء دورة العنف وتعزيز المصالحة وفي هذا المجال، نلاحظ التقدم المحرز في عمل المحكمة الجنائية الخاصة، التي تتولى المحاكمة في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تنفيذ التدابير اللازمة لمكافحة سوء السلوك من جانب موظفيها أو المنتسبين إليها والقضاء عليه، مثل أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن منع هذه الأعمال.

وأخيرا، تؤيد إكوادور العمل الذي تضطلع به البعثة وتعاونها النشط مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحث على مواصلة الحوار وتيسير عمليات السلام بغية تحسين نتائجها لصالح السكان.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وأرحب بمشاركة وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى وممثلة أنغولا في جلسة اليوم.

في هذه الفترة من التفكير في تجديد ولاية البعثة، تود سويسرا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لعمل البعثة. ونعتقد أن ولايتها لم تفقد شيئا من أهميتها. وبينما يجب أن تظل حماية المدنيين الأولوية الرئيسية للبعثة، فإن دورها في دعم عملية السلام وتعزيز حقوق الإنسان ودعم بسط سلطة الدولة يظل أيضا أساسيا.

وقد أحاطت سويسرا علما باعتماد الدستور الجديد وتأجيل الانتخابات المحلية حتى عام 2024. ومن الضروري إجراء عملية حرة وشفافة، وقبل كل شيء شاملة، بغية ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية. وستواصل سويسرا تعاونها مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الشركاء المساهمين في النهوض بعملية السلام والمصالحة في البلد.

وفي هذا السياق، أود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، لا يزال الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى محوريا لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويظل التنفيذ العملي لهذا الاتفاق، بعد أكثر من أربع سنوات من توقيعه، تحديا حقيقيا. ونأمل أن يؤدي الاستعراض الاستراتيجي الثاني لخارطة لواندا المشتركة للسلام والاتفاق السياسي، الذي أجري في جمهورية أفريقيا الوسطى في 23 تشرين الأول/أكتوبر، إلى تنشيط تلك الجهود. وعلى نحو ما ذكر في البيان الختامي للاجتماع، يجب التعجيل بتحقيق اللامركزية في عملية السلام. ونرحب بمبادرات الحكومة لنشر السلطات الإدارية والأمنية للدولة خارج بانغي. ويجب أن يقترن تعزيز سلطة الدولة بكفالة الحوكمة المحلية الرشيدة.

ثانيا، على الرغم من التحسينات في بعض أجزاء من البلد، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية هشة. وقد أثرت الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة والعنف في السودان وتشاد على جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر الأخيرة. ودخل البلد أكثر من 000 50 لاجئ وعائد من البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الذخائر غير المنفجرة واستخدام بعض الجماعات المسلحة، ولا سيما في الشمال الغربي، للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، تزيد من تقليص الحيز الإنساني وتشكل تهديدا للمدنيين. وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المدنيين المحتاجين وتيسير ذلك.

ثالثا، إن احترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب أمران أساسيان لتحقيق السلام الدائم. ونرحب باعتماد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا سياسة وطنية لحقوق الإنسان. وتوفر هذه السياسة أساسا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وتعتقد سويسرا أيضا أنه من الضروري إجراء حوار ديمقراطي وسلمي بين السلطات والمعارضة والمجتمع المدني. ولكي يكون هذا الحوار بناء، من الضروري ضمان الحيز المدني ومكافحة خطاب الكراهية واحترام الحقوق المدنية والسياسية.

وفي إطار مكافحة الإفلات من العقاب، نرحب بالتقدم المحرز في جمهورية أفريقيا الوسطى، سواء من جانب نظام العدالة العادي أو من جانب المحكمة الجنائية الخاصة، التي أصدرت مؤخرا أول حكم استئنافي لديها. وستواصل سويسرا دعم تلك الجهود بإعارة قاضيين إلى المحكمة. وبغية النهوض بجهود المصالحة، نشجع جمهورية أفريقيا الوسطى على مضاعفة جهودها لتشغيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الاضطلاع بدور رئيسي في توطيد السلام الدائم في البلد. وبوصفنا عضوا في المجلس، فإننا ندرك تماما مسؤوليتنا المشتركة عن إظهار الوحدة في مداولاتنا، خاصة عندما يتعلق الأمر بتجديد الولاية. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس ومواصلة الحوار البناء المستدام مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة روغوابيزا على إحاطتها، وأرحب بالسيدة بايبو تيمون، وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وبممثلة أنغولا في جلسة اليوم.

لقد واصلت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا إحراز التقدم في عملية السلام لديها. ويسر الصين أن جمهورية أفريقيا الوسطى حققت نتائج هامة في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وتحقيق السلام والمصالحة على المستوى المحلي. ومن بين الجماعات المسلحة الأربعة عشر الموقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعلنت تسع جماعات حلها.

وشاركت حكومة أفريقيا الوسطى والمنظمات دون الإقليمية مؤخرا في استضافة الاستعراض الاستراتيجي الثاني لعملية السلام. وأشادت جميع الأطراف بالتطورات الإيجابية، وتعهد الرئيس توادیرا بمواصلة دفع عملية السلام قدما. وترحب الصين بذلك. وتدعم الصين استمرار المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية في تعزيز الاتصالات مع الحكومة وفي تقديم الدعم البناء لعملية السلام والانتخابات المحلية على أساس الظروف والاحتياجات على أرض الواقع.

وقد نجحت جمهورية أفريقيا الوسطى مؤخرا في إكمال عملية الاستفتاء واعتمدت دستورا جديدا. وسيؤدي ذلك إلى تحسين الحوكمة الوطنية بصورة كبيرة وتعزيز عملية السلام السياسي. ويجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة البلد دعما لمسار إنمائي يتماشى مع ظروفه الوطنية.

ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه حالة أمنية معقدة. ف الاشتباكات مع الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة والميليشيات المحلية والهجمات التي تشنها تتواصل، مما يهدد الاستقرار المحلي، ويؤدي إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، والتشريد، وتعطيل الإغاثة الإنسانية وعمل الأمم المتحدة بشكل خطير.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها الرامية إلى صون الأمن وحماية المدنيين. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن تقدم مزيدا من الدعم لإصلاح قطاع الأمن، وبناء قدرات القوات المسلحة، وبسط سلطة الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيناقش مجلس الأمن في الشهر المقبل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتأمل الصين أن يدفع المجلس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعديل ولايتها وتحسينها في ضوء احتياجات حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والتركيز على المهام الرئيسية وتعزيز مساهماتها في صون السلام والاستقرار في البلد. وتستفحل التحديات التي تواجه الحالة الأمنية في المناطق الحدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وتشاد. وتؤيد الصين جمهورية أفريقيا الوسطى في عملها وتعاونها مع البلدان المجاورة لتعزيز مراقبة الحدود ومكافحة الجرائم عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من أجل ضمان الأمن المشترك في المنطقة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر بمرحلة مهمة في انتقالها من حفظ السلام إلى بناء السلام. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2023/769)، إذا كان للبلد أن يعالج الأسباب الجذرية للأزمة وينهي دورة العنف هناك، فسيكون من الضروري أن يتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتشجيع الاستثمار طويل الأجل في التنمية الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما لتلك التوصيات وأن يعزز تعاونه مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، ينبغي له أن يقدم لها مزيدا من الدعم في القضاء على الفقر، وتحسين فرص العمل، وتطوير الهياكل الأساسية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أيضا أن تضطلع بدور أكثر نشاطا في تنمية جمهورية أفريقيا الوسطى على المدى الطويل. وقد أسهمت مساعدتها الأخيرة في مجالات مثل إصلاح الطرق وبناء مراكز الرعاية الصحية في أجزاء كثيرة من البلد إسهاما كبيرا في تحسين سبل العيش والتنمية الاقتصادية والاستقرار. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تدرس الممارسات ذات الصلة وتعززها.

ختاما، رحبت الصين بالتعديل الموضوعي الذي أجراه المجلس في حزيران/يونيه لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، تأمل الحكومة في الرفع الكامل للجزاءات المفروضة. وعلى المجلس أن يصغي إلى شواغلها ويواصل العمل على الحد من تدابير الجزاءات التي تقيد دفاع جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن ترفع بالكامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها المفصلة وأرحب بوزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى ووفد أنغولا في هذه

الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2023/769) وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشيد بعمل البعثة في إنجاز ولايتها المعقدة. وتأسف البرازيل أسفا عميقا لوفاة ثلاثة آخرين من ذوي الخوذ الزرقاء في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعرب عن تعازيها لأسرهم.

وعلى الرغم من الحالة السياسية والأمنية الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من المضي قدما في الوفاء بولايتها، ولا سيما من خلال دعم الحكومة في تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق اللامركزية في عملية السلام من خلال تنفيذ المبادرات المجتمعية والمحلية مشجعة. ومن بين عوامل أخرى، يعتمد نجاح اتفاقات السلام على مشاركة أشد الأشخاص تضررا من النزاع في تنفيذها. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بزيادة مشاركة المرأة في لجان السلام والمصالحة المحلية ونهنئ جميع المسؤولين عن المبادرات العديدة التي تهدف إلى ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في العملية السياسية.

وفيما يتعلق بالتحديات الأمنية المستمرة في الميدان، لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار عدم الاستقرار في بعض مناطق البلد وعدد الحوادث التي استخدمت فيها ذخائر متفجرة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. ونحيي عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للتخفيف من ذلك التهديد، بما في ذلك من خلال الدورات التثقيفية وبناء القدرات. ويساورنا قلق بالغ إزاء المعلومات المتعلقة بالعدد المتزايد من انتهاكات حقوق الإنسان، وحالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وندعو إلى مواصلة الجهود لوقف هذا الاتجاه المروع وتقديم المسؤولين إلى العدالة. وتستحق الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى اهتمامنا المستمر، حيث يحتاج 56 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية. ويشكل انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ، وقد تفاقم بسبب ارتفاع أسعار السلع والوقود. ولكن على الرغم من تلك العوامل الصعبة، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى مقصدا للأشخاص الذين شردوا قسرا من السودان وتشاد. ونود أن نشدد على ثناء الأمين العام على مجتمعات أفريقيا الوسطى في الترحيب بسخاء بالأشخاص الفارين من الظروف القاسية.

ونرحب بمبادرات مثل إعادة تنشيط آلية تنسيق حفظ السلام والاستخبارات التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي يمكن أن توفر للبعثة قدرات أفضل فيما يتصل بالإنذار المبكر. كما لاحظنا باهتمام كبير البنية التحتية الصديقة للبيئة التي ما فتئت تستخدمها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما استخدامها المتزايد للطاقة المتجددة. وفي وقت الأزمات بالنسبة للنماذج السائدة لعمليات حفظ السلام، تمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من دعم عملية سياسية دقيقة مع تنفيذ الابتكارات في جوانبها التشغيلية أيضا. وهي تستحق تقديرنا الكامل ودعمنا المستمر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة بايبو تيمون (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تحياتي لأعضاء مجلس الأمن. يسعدني أن أكون هنا اليوم وأن تتاح لي الفرصة لعرض الحالة الأمنية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقبل أن أبدأ، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة وأهنئكم على رئاسة بلدكم، التي تقودونها بمهارة كبيرة.

لقد تحسنت الحالة الأمنية والسياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى تحسنا كبيرا. وجهودنا تؤتي ثمارها. حتى وإن كانت لا تزال

هناك تحديات، لا سيما في مجال الأمن، بسبب استمرار الأثر الضار للجماعات المسلحة، تجدر الإشارة إلى أن تلك الجماعات تركز أساسا على إقامة حواجز طرق وشن غارات متفرقة غير مرغوب فيها لأغراض استغلال الناس وابتزازهم. ولكن من أجل فهم الوضع الحالي بشكل كامل، نحتاج إلى تذكر إلى أي مدى وصلنا. لقد قطعت جمهورية أفريقيا الوسطى شوطا طويلا جدا – من الأزمة الدموية التي فرضها إرهابيو السيليكا في عام 2013، الذين تنقلوا من منزل إلى منزل لذبح سكان أفريقيا الوسطى وحرقهم، إلى أزمة تحالف الوطنيين من أجل التغيير، التي أغرقت السكان الذين يعانون بالفعل من ندوب في جحيم مستعر.

إن بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، ينهض من تحت الرماد. ويعزى الفضل في هذا إلى التزام الرئيس توادیرا بألا يدخر جهدا في بناء جمهورية أفريقيا الوسطى جديدة ومزدهرة تنعم بالسلام داخليا ومع بقية العالم، وحكومة مثابرة على الرغم من أعباء التحديات التي تواجهها وقدرة شعب محب للسلام على الصمود. وينبغي لنا أن نضيف إلى ذلك النجاح الذي حققناه في التعاون بدعم من شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تحسن التنسيق معها تحسنا كبيرا وحققت نتائج ملموسة. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام إضافة إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالتزامهم وجهودهم المهمة. وحتى لو كانت هناك مجالات للتحسين، يجب أن نعترف بأننا نعمل معا بفعالية.

وأعرب عن امتنان حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى للمنظمتين دون الإقليميتين، الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على دعمهما القيم، وقبل كل شيء، على دعمهما الأخوي الثابت،الذي نقدره تقديرا كبيرا في هذه الأوقات المضطربة في العالم، التي ترتهن فيها القرارات المتخذة ب مدى أوجه التشابه فيما بيننا أو انعدامها. ونود أن نذكر بالقيم التأسيسية لمنظمتنا القارية، وهي قيم يجب إعادة التأكيد عليها حتى لا نعيش مجددا ما عشناه في الماضي من أوجه إجحاف جعلت أجدادنا يدركون بحق الحاجة إلى الوحدة والتضامن، محذرين مثلما حذر بارتيليمي بوغاندا، الأب المؤسس لجمهورية أفريقيا الوسطى، من أن الجماعات الكبرى فقط هي القادرة على البقاء وأن استقلالنا، الذي تحقق بطريقة مجزأة، قد يعرضنا للخطر.

وأود أيضا أن أشيد بالضامنين والميسرين لاتفاقات وعمليات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء التقنيين والماليين الذين نتعامل معهم بلا كلل، وهم أنغولا ورواندا والاتحاد الأفريقي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال لا الحصر.

وأود أيضا أن أهنئ وأشكر الشركاء الثنائيين الذين أعرب لهم عن امتنان جمهورية أفريقيا الوسطى، وهما الاتحاد الروسي ورواندا، اللذان لم يترددا في الاستجابة – وبشجاعة – لنداءات الاستغاثة التي وجهناها بتقديم إسهام كبير مكننا من الوصول إلى المرحلة الحالية.

وأود أيضا أن أشكر الجمهورية الفرنسية. إن اضطرابات الماضي لا يمكن أن تنسينا عملية سانغاري، التي تمكنت من وقف إراقة الدماء التي سببتها سيليكا في ذروة الأزمة.

ولا تزال التحديات كثيرة، ولكن اتخذت خطوات كبيرة، مما أثار دهشة الجميع. وتشمل إنجازاتنا استعادة سلطة الدولة في معظم أنحاء البلد، بفضل الجهود المبذولة لاستتباب الأمن في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، إذ نزع سلاح 884 4 من المقاتلين السابقين، وإدمج 112 1 في قوات الدفاع والأمن، وإعيد إدماج 081 3 في البرنامج الاجتماعي والاقتصادي، بدعم من البنك الدولي. ويجب أن يضاف إلى ذلك أكثر من 500 1 من المنشقين في صفوف مقاتلي ائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، الذين قوضوا بذلك قدراتهم إلى حد كبير وعجلوا ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. ورغم أن ذلك الجهد يشكل تحديا حقيقيا للحكومة، فقد حقق هذا التحدي نجاحا كبيرا.

ويمكننا أن نذكر أيضا إطلاق مشروع الحوكمة المحلية والمجتمعات المحلية القادرة على الصمود بتمويل من البنك الدولي وبدعم مالي من صندوق بناء السلام، والذي سيعزز ويسرع برنامج

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وأُجريت أيضا إصلاحات رئيسية في قطاع الأمن، مع صياغة سياسة الدفاع الوطني، وبشكل أكثر تحديدا، تبيان المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تحكم قوات الدفاع والأمن وأولوياتها الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت استراتيجية لإدارة الحدود في سياسة وطنية بشأن إدارة الحدود وتأمينها، وتم تشغيل اللجنة الوطنية لإدارة الحدود.

وعلى الجبهة السياسية، يستمر الالتزام بعملية سياسية شاملة، وأُجري "حوار جمهوري" في عام 2022 وأُجري استعراض للدستور من خلال الاستفتاء، وهو الإطار الجوهري الذي يدعم المبادئ الديمقراطية ويجسد حقوق وواجبات المواطن كما يعبر عنها المواطن. وتم الإعلان عن الجدول الزمني للعملية الانتخابية المحلية، والتي من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وقد عُرضت تلك الإنجازات وأوجه التقدم المحرز في اجتماع المتابعة الاستراتيجية الثاني للعملية السياسية المنسقة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عقد في 23 تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، بمشاركة وزيري خارجية أنغولا ورواندا، على النحو الذي أذن به مؤتمر قمة رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛ والسلك الدبلوماسي وجميع الشركاء التقنيين والماليين لجمهورية أفريقيا الوسطى المعتمدين في أفريقيا الوسطى. وأعرب الاجتماع عن تقديره الكبير للتقدم الكبير والهام الذي تم إحرازه.

وتجدر الإشارة إلى أن أوجه التقدم والنتائج تلك تحققت من خلال التضحية والبصيرة اللتين أتتا بثمارهما والمثابرة في مواجهة الشدائد الكبيرة في عالم غير منصف وظالم – وهو عالم لا يزال فيه التمييز منتشرا، ولا تزال حقوق الإنسان تحظى بالأولوية من قبل البعض على حساب آخرين، أو حتى تُستغل لتحقيق غاية جيوسياسية؛ حيث نعتقد أننا علينا أن نفكر للآخرين؛ والتي نفعل فيها للآخرين ما لا نرغب في فعله لنا.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى مندهشة، عن حق، إزاء بعض الإدانات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2023/769)، ولا سيما انتهاكات اتفاق مركز القوات، بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الحكومة، التي سجلت حتى الآن أربعة من هذه الانتهاكات التي ذكرتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي، مع ذلك، أود أن أشير إلى أنها تمس سيادة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة الدوريات الليلية وأعمال الفساد التي يتم ملاحظتها من أجل حمايتها من الدوريات.

ومع ذلك، فإن الحكومة تشجب النهج الانفرادي الذي اتبعته البعثة في تفسير اتفاق مركز القوات وعرضه. وإذ نلاحظ أن سياق جمهورية أفريقيا الوسطى قد تغير بشكل كبير، فإن الحكومة تدعو بالتالي إلى استعراض اتفاق مركز القوات من خلال لجنة عاملة، والتي تود أن ترى تشكيلها قبل التصويت لتجديد ولاية البعثة. والواقع أن التناقض بين واقع جمهورية أفريقيا الوسطى والولاية الحالية للبعثة يجب أن يكون محور العمل التوافقي والمسؤول. ولا يمكن تصور الاستمرار في إدارة عملية لمدة 10 سنوات تقريبا دون سلسلة من المعالم الرئيسية، مع العلم في الوقت نفسه أن فعالية عمليات الأمم المتحدة يجب أن يحكم عليها بقدرتها على حفظ السلام في إطار زمني معقول. إن الاعتراف بالإجماع بالتقدم المحرز يعني أنه يجب علينا أن نكيف ولاية البعثة مع واقع جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما لمواجهة التحديات العابرة للحدود التي تفاقمت بسبب الافتقار إلى البنية التحتية التي ترجع في حد ذاتها إلى تخلف النمو الذي يديمه عبء الاتفاقات الموقعة خلال فترة كانت فيها السلطات الانتقالية في ذلك الوقت ضعيفة. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى أن جهدا جماعيا منذ عام 2021، يجمع بين الجهود المتعددة الأطراف والثنائية والوطنية، مكننا من تحقيق النتائج التي حققناها حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن اتفاق مركز القوات أصبح يعوق جهود التعافي في جمهورية أفريقيا الوسطى، فمن الضروري وضع خارطة طريق الآن وليس غدا، بغية إعادة تعديل الولاية وربما

الإعداد لانسحاب البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت التجاوزات والانتهاكات لاتفاق مركز القوات من جانب الأمم المتحدة أمرا لا يطاق بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى، بينما تمثل في الوقت نفسه خسارة كبيرة في الإيرادات بأكثر من 150 بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وتشكل تلك الخسارة عائقا أمام عملية تحقيق الاستقرار والتعافي والتنمية الجارية في البلد.

وبالتالي، تود الحكومة أن تعرب الأمم المتحدة والبعثة في أقرب وقت ممكن عن استعدادهما لاستعراض ولاية البعثة والاتفاق الذي يربط حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالبعثة.

وفيما يتعلق برسائل الكراهية وخطاب الكراهية، بذلت الحكومة جهدا ناجحا، وتراجع خطاب الكراهية إلى حد كبير. ومع ذلك، فإننا لا نرى المعاملة بالمثل عندما يتعلق الأمر بجمهورية أفريقيا الوسطى. ويسرنا أن نلاحظ تراجعا واضحا في خطاب الكراهية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكن خطاب الكراهية والدعوات إلى زعزعة الاستقرار بشكل مسلح تصدر من أراضي بلد صديق دون أي رد فعل من سلطاته. وتحث الحكومة تلك البلدان على بذل قصارى جهدها لتجنب أي تلميح بالتواطؤ.

وفيما يتعلق بموضوع انتهاكات حقوق الإنسان، أود أن أذكر المجلس أولا وقبل كل شيء بأنه يجب إعداد التقارير مع احترام حقوق الإنسان، أي بموضوعية وحياد. علاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى الابتعاد عن إصدار تقارير لا داعي لها في خدمة أهداف جيوسياسية، أو تقارير أو مقالات تنشر في الوقت المناسب بهدف الإبقاء على حالة عدم الاستقرار. ويرجى ملاحظة أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى أصبح واعيا بالأساليب المستخدمة لدعم هدف لا علاقة له بمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج من حالتها المحفوفة بالمخاطر وبؤسها الإنساني، وضاق ذرعا تماما بها.

ومن الأمثلة على ذلك المنظمة غير الحكومية التي سأتجنب ذكر اسمها هنا، ولكن يمكن للجميع أن يحددوها من خلال المقال الذي نشرته أمس عن الانتهاكات الجنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى – وهو موضوع يبيع الكثير من الصحف عن جمهورية أفريقيا الوسطى – وهذا يثير السخط، ويثبط عزيمة الشركاء التقنيين والماليين، ويعطي من يحق لهم ذلك الراحة في اتخاذ قرار على أسس إنسانية بشأن ما هو الصواب والصالح لجمهورية أفريقيا الوسطى، بدلا من شعب جمهورية أفريقيا الوسطى نفسه. وما ينبغي أن يعرفه العالم – وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على وجه الخصوص – من أجل تجنب الانسياق وراء هذه الأساليب، التي تهدف إلى التلاعب بعقول الجماهير وإدراج بلد ما في القائمة السوداء، هو أن تلك المنظمات غير الحكومية التي تسارع إلى نشر مقالات تدين الآخرين هي نفسها مرتكبة لانتهاكات حقوق الإنسان، بل إنها متواطئة في أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى بسبب ارتباطها مع أعداء السلام. وقد احتُجز أعضاء تلك المنظمات غير الحكومية مرارا وتكرارا لحيازتهم أسلحة ولعملهم دون موافقة الحكومة – فعلى سبيل المثال، قاموا، دون علم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بإعداد مطارات في المناطق النائية من المناطق الداخلية التي تستخدم كمصدر لإمداد بعض المتمردين بالأسلحة. علاوة على ذلك، فإن نشر المقال في 25 تشرين الأول/أكتوبر بشأن حقائق تعود إلى الفترة 2020–2021 لا يخلو من الأهمية. وعلينا أن نفهم أن الهدف هو إبطال الجهود التي تبذلها الحكومة، ولا سيما إنشاء لجنة استراتيجية معنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تحت سلطة رئيس الجمهورية نفسه، مما يدل على الالتزام السياسي؛ وتعيين نائبين للمدعي العام مؤخرا متخصصين في قضايا العنف الجنسي وحماية القصر من أجل السماح بإجراءات قانونية بوتيرة أسرع بكثير؛ واعتماد قانون الاتجار بالبشر في 31 آب/أغسطس 2022.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث مجلس الأمن مرة أخرى على أن يكون متسقا مع القرار المتعلق بتجديد الحظر لمدة عام واحد. وفي الواقع، إن النص الذي يفرض حظرا على الجماعات المسلحة لا يترك أحدا غير مبال تجاه العجز أو عدم الرغبة في استهداف مصادر توريد الأسلحة إلى أولئك المجرمين الإرهابيين. وأود أن أعتقد أن التقارير التي أعدت بناء على الطلب كان يمكن أن تهدف إلى تصنيف الجماعات الإجرامية المسلحة التي تعمل منذ عقود في جمهورية أفريقيا

الوسطى على أنها جماعات إرهابية، بحيث يكون لها نفس وضع المجرمين الجهاديين، الذين يطاردهم الجميع ولا يضفي عليهم البعض الشرعية. ويجب ألا ننسى أن الموضوعية تصون ضمير البشرية.

وإذ أنتقل إلى مثال آخر مثير للدهشة، كيف يمكننا أن نتكلم عن البطء في تنفيذ اتفاقات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في حين أن البراغماتية تملي علينا أن نتناول أولا العمل للحصول على النتائج المقنعة المعروضة هنا، كما حدث أيضا يوم الإثنين الماضي، 23 تشرين الأول/أكتوبر، كجزء من الاستعراض الاستراتيجي؟ وهذا يبين مدى الانفصال بين التقارير الصادرة عن أبراج عاجية جميلة والواقع على الأرض في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلاوة على ذلك، فإن كل ذلك يتوافق مع جدول زمني يختلف كثيرا عما تنفذه جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك، سيكون من المناسب تذكير شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأن مصيره ومستقبله يعتمدان عليه وحده – أي أنه يعتمد على جدوله الزمني وليس على جدول زمني مفروض علينا. ولهذا السبب، ندعو إلى عدم استخدام الانتخابات المحلية المقبلة كذريعة لإبقاء جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة محفوفة بالمخاطر.

ويجب ألا تغيب عن الأذهان عملية الاستفتاء التي أجريت على الصعيد الوطني وأمنتها قوات الدفاع والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الشركاء الثنائيين، وينبغي أن تكون مثالا لعملية جرت بسلاسة على الرغم من الحالة الأمنية التي وصفت بأنها متفجرة بسبب أعمال اللصوصية التي تنشرها الجماعات المسلحة التي تراجعت إلى الحدود في ظل خلفية دون إقليمية معقدة. وتدعو الحكومة إلى البراغماتية وإلى إجراء تقييم نوعي، لا كمي، إذا كان الهدف المنشود – وفقط إذا – هو حقا مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى وليس إبقائها في حالة أزمة لا نهاية لها، لأننا نعلم جميعا أن الحرب مدمرة للبعض ولكنها مواتية للآخرين.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على امتنان حكومة أفريقيا الوسطى وشعبها للجهات الشريكة الثنائية والمتعددة الأطراف على كل الدعم المتعدد الأشكال الذي قدم. وتشيد حكومة أفريقيا الوسطى بذكرى جميع الأرواح التي أزهقت نتيجة للنزاع الرهيب. وبغية وضع حد لدورة الخسائر البشرية، أدعو المجلس إلى أن يظل مركزا على الأمور الأساسية، ألا وهي وضع حد للأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات المسلحة، حتى لا تشتت طاقته، مما يجعل أعماله غير ذات صلة بالسكان. ولذلك، من الضروري أن تجري تقييمات دورية ومنتظمة من جانب هيئات مستقلة عن أصحاب المصلحة بغية ضمان الامتثال لنصوصنا والتزاماتنا، فضلا عن فعالية الإجراءات المنفذة، بغية تكييف الاحتياجات مع الحقائق على أرض الواقع.

وفي إطار تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تم شرح توقعات جمهورية أفريقيا الوسطى للقائم على الصياغة خلال المناقشات الأولى التي بدأت قبل أسبوعين. ونتوقع أن تؤخذ في الاعتبار التوقعات والاحتياجات المُعرب عنها.

وبالنظر إلى عالم يشهد حالة اضطراب تتطلب منا أن نرد بسرعة وفورا، ولأننا نبتعد كل يوم قليلا عن تحقيق الحلم المقدس المتمثل في السلام الدولي الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مجلس الأمن، أود أن أدعو المجلس إلى إنجاح تجربة جمهورية أفريقيا الوسطى، يمكنها أن تكون عونا كبيرا في استعادة السيطرة على تعددية الأطراف التي تفقد طابعها الأساسية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرد على بعض الملاحظات التي أبدتها هنا بعض الدول الأعضاء، أملا في تقديم معلومات مفيدة. أود أن أوضح أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليست معقدة. لقد أصبح الأمر معقدا عمدا من خلال الاستراتيجيات الجيوسياسية التي تعاقب البلد وشعبها، وتنهب موارد البلد وتطمع فيها. وبالإضافة إلى ذلك، أدعو الأعضاء إلى تخصيص بعض الوقت لفهم تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى بغية تجنب تشويهه، ولا سيما فيما يتعلق بالأسباب الجذرية لأزمة جمهورية أفريقيا الوسطى، كي يُفهم سياق جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل أفضل وتقديم الحلول المناسبة. وعلاوة على ذلك، أود أن أحث المجتمع الدولي على التخلي عن المعلومات

المضللة ذات الدوافع الجيوسياسية ووقف دعمه للمعارضة السياسية التي تدعو إلى التمرد المسلح، أي دماء أبناء شعب أفريقيا الوسطى. أتمنى أن يتبلور السلام أخيرا في هذا العالم المضطرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد لويمبا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام روغوابيزا على إحاطتها المتبصرة. ونرحب أيضا بالسيدة سيلفي فاليري بايبو تيمون، وزيرة جمهورية أفريقيا الوسطى للشؤون الخارجية والفرانكوفونية وشؤون رعايا جمهورية أفريقيا الوسطى في الخارج.

ويشدد تقرير الأمين العام (S/2023/769) على أن المشهد السياسي والأمني قد تطور بشكل إيجابي في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الرغم من التحديات الأمنية المستمرة التي لا يزال البلد يواجهها. أود أن أذكر بأن مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المشاركة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في لواندا في 16 أيلول/سبتمبر 2021 اعتمد خارطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمعروفة باسم خارطة طريق لواندا. لقد كان ذلك هو السياق الذي شاركت فيه جمهورية أنغولا، بدعوة من السيد فوستين أرشانج تواديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في 23 تشرين الأول/أكتوبر في الاجتماع الثاني للجنة الاستراتيجية للإشراف على العملية السياسية من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحاط الاجتماع علما بحالة تنفيذ الالتزامات السياسية والتقدم المحرز والتحديات في عملية السلام. وفي ذلك الصدد، من المهم أن نلاحظ التقدم المحرز في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد وحل تسع جماعات مسلحة من بين 14 جماعة موقعة على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المهم أيضا ملاحظة إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن وفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

و أنغولا تهنئ جمهورية أفريقيا الوسطى على مبادرتها وعلى توليها زمام استعراض العملية السياسية. ونشدد على أهمية الإبقاء على ذلك الاستعراض الاستراتيجي على أساس ربع سنوي، على الصعيدين السياسي والتقني، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للجميع للعملية السياسية، بغية تقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات في تنفيذ جميع الأنشطة. ونود أن نسلط الضوء على أن الاستعراض الاستراتيجي للعملية السياسية كان إيذانا بالمواءمة الفعالة بين الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى وخريطة طريق لواندا. وإذ نمضي قدما، من الضروري كفالة أن تُدعم لامركزية عملية السلام بخطة اتصال تَدعم العملية برمتها وتعبئ جميع مستويات المجتمع من أجل زيادة الملكية ودعم تفاعلات عملية السلام.

وترحب أنغولا بالجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى وتشجعها، لا سيما فيما يتعلق بحل الجماعات المسلحة وتنفيذ العمليات السياسية، التي مكنت من استعادة سلطة الدولة في أكثر من 85 في المائة من أراضي أفريقيا الوسطى. فالنتائج واضحة للعيان. ولذلك، ستواصل أنغولا تقديم الدعم من أجل تنفيذ عملية السلام تنفيذا كاملا. ونحض جميع الأطراف على الالتزام بعملية السلام التزاما كاملا. وستظل أنغولا تشارك مشاركة كاملة وتتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة للوصول بعملية السلام إلى خاتمة ناجحة.

وفي الختام، أود أن أهنئ سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على اعتمادها محاور أنشطة خارطة طريق لواندا على الصعيد الوطني، وأن أحث على مواصلة ذلك التنفيذ بغية استعادة مناخ السلام والأمن اللازمين لتنفيذ برامج الإنعاش والتنمية بعد انتهاء النزاع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 12/00.